



كلمة

الدكتور علاء الدين العلوان
مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط
في افتتاح الدورة الثالثة والستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط

3-6 تشرين الأول/أكتوبر 2016

أصحاب المعالي، المدير العام، السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً اليوم في افتتاح الدورة الثالثة والستين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

لقد اتفقنا في عام 2012 على التركيز في عملنا المشترك على خمس أولويات رئيسية تجسّد التحديات الكبرى التي تواجه تنمية القطاع الصحيّ في إقليمنا. وتلك الأولويات هي تقوية النُظُم الصحية لبلوغ التغطية الصحية الشاملة؛ وصحة الأمهات والأطفال؛ والأمراض غير السارية؛ والأمن الصحي بما في ذلك الأمراض السارية؛ والتأهّب للطوارئ والاستجابة لها. وأخذنا سوياً نعالج كلّ مجال من المجالات ذات الأولوية بمنهجية، ووقفنا على التحديات التي تواجه بلداننا، ووضعنا الرؤية للتصدّي لهذه التحديات ومواجهتها ورصد التقدم الذي نحزّه بصفة دورية. وعماماً بعد آخر، بنينا على ما حقّقتموه وحقّقناه من تقدّم على النحو الذي تبينّه التقارير السنوية للمدير الإقليمي.

إنّ قائمة الأولويات الخمس التي حدّدناها منذ خمس سنواتٍ شملت كلّ القضايا المتعلقة بالصحة في الأهداف الإنمائية للألفية التي قادتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والآن، نحن في السنة الأولى من جهدٍ جديدٍ سيستمرُّ 15 عاماً ويهدفُ إلى تحقيقِ مجموعةٍ جديدةٍ من الغاياتِ، ألا وهي "أهدافُ التنمية المستدامة". وتتميّزُ أولوياتُ الصحة التي تنطوي عليها تلك الأهدافُ الجديدةُ التي وضعتها الأمم المتحدةُ بأنها أكثرُ شموليّةً من تلك التي سعت الأهدافُ الإنمائيةُ للألفية إلى تحقيقها، بل وتتطابقُ هذه الأولوياتُ مع تلك التي سبق أن وضعناها لهذا الإقليم في عام 2012.

السيدات والسادة،

تقعُ التغطيةُ الصحيةُ الشاملةُ في صميمِ الهدفِ الثالثِ من أهدافِ التنمية المستدامة، لذلك فإن تعزيزَ النُظمِ الصحيةِ من أجل بلوغِ التغطيةِ الصحيةِ الشاملة، سيظلُّ، الرُّكنَ الرَّكيزَ لكلِّ ما نقومُ به من عملٍ. فإذا ما استطعنا معاً أن نضمّنَ لكلِّ شخصٍ، بعضَ النظر عن موطنه أو خلفيته أو دخله، فرصاً متساوية للحصول على المستوى الأدنى من الرعاية الصحية، فإننا وقتئذٍ لا نُنفذُ الأرواحَ فحسب، بل وندعمُ كذلك إنتاجية المجتمع وتحقيقَ التنمية المستدامة والمُنصفيةِ بوجهٍ عام. وبهذا الصدد، فقد وضعنا إطارَ عملٍ إقليمياً واضحاً ومُسنّداً بالبيّنات بشأن التغطية الشاملة. ويحدوني الأملُ أن تستعرض جميع الدول الأعضاء ما تواجهه من ثغراتٍ وأن تتصدّى لها في ضوء ذلك الإطارِ.

إنَّ عمَلنا مع البلدان يشملُ جميع الجوانب المهمة لمكافحة الأمراض السارية، ولكي أودُّ الإشارة هنا إلى مجالين وهما: استئصالُ شللِ الأطفالِ والأمنِ الصحي. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، أحرزنا تقدماً ملموساً في مكافحة شللِ الأطفالِ، فقد نقّدت أفغانستان وباكستان، وهما البلدان اللذان لا يزال يتوطّنُ بهما المرضُ، خُططاً وطنيةً للطوارئ. ورغم أننا واجهنا انتكاساتٍ في بعض البلدان التي تشهدُ أزماتٍ وحدثت بها فاشياتُ شللِ الأطفالِ عام 2013، غير أنَّ الدول الأعضاء والشركاء وقفوا صفّاً واحداً، ووحّدوا جهودهم دعماً لتنفيذ حملاتٍ جماعيةٍ للتمنيع التكميلي يعتبرها اليوم المجتمع الدولي نموذجاً للنجاح في مكافحة الفاشيات.

ورأينا هذا العام ثمارَ تلك الجهود: فمُنذ كانون الثاني/يناير من هذه السنة، أبلغت أفغانستان عن 9 حالات فقط، وباكستان عن 14 حالة (إلى غاية نهاية أيلول/سبتمبر)، وبثنا قاب قوسين أو أدنى من استئصال شأفةِ هذا المرض. وسمحوا لي أن أتوجّه بخالص الشكرِ إلى هذين البلدين على ما أبدياه من التزامٍ وأداءٍ ومثابرةٍ، وإنني أحتُهما على المتابعةِ وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تقديم الدعم إليهما. وستكونُ هذه هي المرةُ الثانيةُ في تاريخ البشرية التي يستأصلُ فيها العالمُ شأفةَ مرضٍ خطيرٍ، وسيكون لإقليمنا الشرفُ في المساهمة بهذا الإنجاز الكبير.

أما المجالُ الثاني الذي يستأثرُ بقدرٍ كبيرٍ من اهتمامنا في الإقليم فهو الأمنُ الصحي. لقد تعلّمنا من تجاربِ وأحداثِ السنوات الأخيرة أنَّ الأمنَ الصحيَّ في أي بلدٍ جزءٌ لا يتجزأ من الأمنِ الوطني والعالمي. فالفيروساتُ لا تعرفُ الحدودَ. وأكّدتنا كذلك على أنَّ تتوافرَ لجميع البلدانِ الظروفُ اللازمةُ التي تمكّنها من تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، وأثبتت التجربةُ أنَّ لذلك التأكيدِ مبرراتٌ قويةٌ، وذلك في أعقابِ فاشيةِ الإيبولا التي وقعت في غرب أفريقيا وما تلاها من تقييماتٍ سريعةٍ أجريناها مع كلِّ البلدانِ لتقييم استعدادها للتعاملِ مع أيِّ عدوى وافدة. وهو ما حدانا بنا، كإقليم، إلى أن نضطلع بدورٍ رئيسيٍّ في العام المنصرم في مواءمة عملية التقييم المستقل على الصعيد العالمي والخروجِ بأليةٍ جديدةٍ مُتفقٍ عليها علمياً، والتي تُسمّى اليوم "التقييم الخارجي المشترك".

ويسرُّني أن أشيرَ إلى أن هذه العملية يتم تنفيذها اليوم في الإقليم على أسسٍ متينة، إذ كانت باكستان، وقطر، والمغرب، ولبنان، والأردن، والبحرين، من أوائل البلدان التي قيّمت تنفيذَ اللوائح الصحية الدولية باستخدام التقييم

الخارجي المشترك، ويجري التخطيط حالياً لإجراء هذا التقييم في باقي الدول الأعضاء بالإقليم. وسوف تكون لدى كل بلد، فور الانتهاء من التقييم، صورة أكثر وضوحاً عما يجب القيام به لحماية سكانه.

أود أيضاً أن أشير إلى قضية أخرى من قضايا الأمن الصحي العالمي التي تحظى باهتمام خاص وهي قضية مقاومة مضادات الميكروبات. وبهذا الصدد، فقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أسبوعين اجتماعاً رفيع المستوى حول هذا الموضوع أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالأهمية البالغة لمعالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات. والتزموا بوضع وتنفيذ خطط وبرامج ومبادرات وطنية متعددة القطاعات تماشياً مع خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. وفي إقليمنا، وضعنا معاً إطار عمل تنفيذياً في هذا الصدد، وإني أتطلع أن تمضي كل البلدان قدماً في تنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني. فهذه القضية قضية ملحة فعلاً، وليس بوسع أي بلد تجاهلها.

السيدات والسادة،

إنّ العبء المتزايد للأمراض غير السارية مصدر قلق كبير في هذا الإقليم، خاصة أمراض القلب والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري، والتي تصل إلى معدلات وبائية في أكثر البلدان.

ويُعطي إطار العمل الذي وضعناه معاً تدابير أساسية فعالة وعالية التأثير في خفض الإصابة بهذه الأمراض ومضاعفاتها. ورغم النجاح الذي حققته بعض الدول إلا أنّ تنفيذ تلك التدابير لم يكن كافياً وتفاوت من بلد إلى آخر. وفي هذا الصدد، يكتسي العمل المشترك مع المسؤولين في الحكومات والبرلمانات أهمية بالغة باعتباره أحد الخطوات الأساسية لتنفيذ هذه التدابير.

أصحاب المعالي،

لا نستطيع أن نتجاهل ما خلفته حالات الطوارئ من أثر على عمل المنظمة وعلى الحصائل الصحية في الإقليم. فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تحويلاً هائلاً للموارد في البلدان المتأثرة بالأزمات إلى الاستجابة للطوارئ بعيداً عن تطوير النظم الصحية، فهناك ثلاثة بلدان بالإقليم تعيش أوضاع طوارئ صنفتها الأمم المتحدة في المستوى الثالث، وهو المستوى الأعلى للطوارئ، ونشهد اليوم أوضاعاً صحية كارثية نتيجة لهذه الأزمات.

وبالرغم من التحديات المالية والميدانية الكبيرة التي واجهناها العام الماضي، قدّمنا ما نستطيع من دعم حتى تُواصل المرافق الصحية عملها في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن وغيرها من البلدان، وعمِلنا كذلك عن كثب مع الشركاء للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وتقديم الرعاية الصحية الأساسية إليهم. كما قمنا بعملية واسعة لمراجعة وتنقيح هيكلنا وقدراتنا على الاستجابة، وسنواصل العمل في هذا الاتجاه. وإنني على يقين من أنّ برنامج المنظمة الجديد للطوارئ الصحية سوف يعود بالفائدة على الإقليم في مجال التأهب للطوارئ والفاشيات والاستجابة لهما. ومن المتوقع أن تُعزّز الموارد المتاحة لإدارة عمليات الاستجابة على الأرض، وهو ما سيساعدنا على تخصيص مزيد من الجهود للتأهب.

وتبقى الحقيقة أنّ الوضع الإنساني يزداد سوءاً، فهناك 30 مليون نازح ولاجئ بالإقليم ويعيش به أكثر من 60 مليون شخص في حاجة ماسة إلى الرعاية الصحية، والأوضاع الصحية الخطيرة التي نشهدها سوف تؤثر حتماً على الأمن الصحي في الإقليم وخارجه. ذلك في وقت تواجه فيه عقبة كبيرة تتمثل في قلة التمويل الكافي لمواصلة

تقديم الاستجابة والدعم إلى البلدان، وسمحوا لي أن أعثّم هذه المناسبة لأشكر المانحين على دعمهم، ولتأمل جميعاً ونصلي معاً لتعزيز عرى التضامن مع البلدان التي تشهد أزماتٍ، وليسودّ الحلّ السلمي في نهاية المطاف.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

أمامكم جدول أعمالٍ حافلٍ سوف يتناول الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التي تطرقت إليها بالإضافة إلى بعض القضايا التقنية الهامة، ومنها أنظمة نقل الدم، والمختبرات الصحية، وممارسة طب الأسرة، والتكنولوجيات المساعدة. كما يحتوي جدول الأعمال على بندٍ خاصٍ بالميزانية البرمجية المقترحة لمنظمة الصحة العالمية للثناوية 2018-2019. وسوف تُرفع أيُّ اقتراحاتٍ ترونها إلى المجلس التنفيذي للمنظمة في كانون الثاني/يناير 2017، وسيكون لها أثر هام على عملنا في المستقبل. لقد قدّمت لجنّتنا الإقليمية إسهاماتٍ مهمّة في عمل المجلس التنفيذي على مدار السنوات الأربع الماضية، وكُلّي أملٌ في أن يستمر ذلك هذا العام. وأخيراً، يُعتبر إصلاح الحوكمة بنداً مهماً من بنود جدول الأعمال، ويحدوني الأمل في أن تستمر جهودنا في أروقة المنظمة من أجل تحسين عملياتنا وتحقيق المواءمة فيما بينها على نطاق المنظمة بأسرها. أتمنى لكم مداولاتٍ ناجحةً وأتطلّع إلى ما تُسفر عنه لجنّتكم المؤقّرة من نتائج يسترشدُ بها عملنا الجماعي الرامي إلى تعزيز الصحة العامة في الإقليم.

فأما الزبّد فيذهب جُفاءً وأما ما ينفعُ الناسَ فيمكثُ في الأرض.